

التنافس على العدالة: العدالة الانتقالية وإرساء الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط/شمال أفريقيا

الدكتورة زينايدا ميلر

- يعرض كل واحد من هذه العوامل درساً مختلفاً:
1. الإفراط في التركيز على المحاكمات الجنائية قد يُضيق من حدود ونتائج تحقيق العدالة.
 2. عمليات الانتقال التي يتم وقفها أو تتوقف أو لا تكتمل أو ما تزال مستمرة تحوّل مسارات العدالة إلى ساحة للتنافس السياسي الصريح.
 3. إدراج تفاوت المساواة الاجتماعية والاقتصادية والفساد هو ضرورة لا مفر منها، ولكنه يثير تهديداً عميقاً للنخب المترسخة.
 4. الوسائل التي يتم من خلالها إضفاء الطابع المؤسسي على الذاكرة الجماعية وطريقة كتابة التاريخ توزع الهوية الرمزية والمادية من خلال تحديد من يشغل طرف الضحية.
- عند النظر إلى هذه الدروس مجتمعة، يتضح أنها تُبَيِّن عدم القدرة على رسم حد فاصل بين إرساء الاستقرار والعدالة بمفهومها المجرد. تتسبب المقاومة والثورات في الإخلال بالتوازن القائم في توزيع السلطة والثروة. ومع تدهور هذه القوى أو استمرارها أو صعودها أو عودتها، تتحول العدالة الانتقالية إلى ميدان جديد للتنافس حول الهوية الوطنية والمجتمع، علاوة على الموارد البشرية والمادية. وبحسب مدى الشرعية التي تحظى بها هذه العمليات، واستثمار الأطراف الفاعلة، وشكل السخط الشعبي، والأثر التوزيعي للعدالة فإن العدالة الانتقالية قد تكون بديلاً للصراع المقترن بالعنف أو تصبح ميداناً لمزيد من المعارك.
- منذ بداية الانتفاضات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لم تتوقف الدعوة إلى تطبيق العدالة الانتقالية. وفي أعقاب الصراعات أو التغييرات السياسية الجذرية فإن السؤال الذي يُطرح في الوقت الحاضر لا يتعلق إطلاقاً في غالب الأحيان بما إذا كانت العدالة الانتقالية ينبغي تطبيقها أم لا، ولكنه يبحث ما هي صيغتها، ووقتها، وكيفيتها. وفي مقدمة الدعوات لتحقيق المساواة وإعادة توزيع الثروة والعدالة الاجتماعية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تماشت الدعوات للعدالة الانتقالية مع المناشدات الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب وضمن المساءلة. واتُّخذت عدد من التدابير فيما بعد؛ ومنها المحاكمات، والصراع حول الاختصاص الجنائي الدولي، ولجان تقصي الحقائق، والتعويضات، وحملة التطهير.
 - غالباً تُفيد العدالة الانتقالية في تثبيت ركائز نظام سياسي جديد وإضفاء الشرعية عليه. وفي الدول التي يرتكب فيها النظام السياسي الجديد الكثير من الانتهاكات التي كان يرتكبها النظام السابق أو التي يكون فيها الصراع على وشك الاندلاع أو لا يزال هذا الصراع متواصلاً أو ما تزال هناك هشاشة في القدرة على التوصل إلى طول سياسية وسط، فإن التنافس حول شكل العدالة وطبيعتها يتحول إلى صراع على توزيع السلطة، والموارد، وموقع الضحية، والذاكرة الجماعية.
- تبحث هذه الورقة البحثية العوامل التي تحدد مدى قدرة العدالة الانتقالية على إرساء/إفصال الاستقرار في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من حيث: (١) اختيار وتصميم آليات العدالة الانتقالية و(٢) شروط الانتقال و(٣) دمج العوامل الاقتصادية و(٤) دور الذاكرة الجماعية والتاريخ والمصالحة.